

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،  
يوم الثلاثاء ، ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد م . فيفودا ( تشيكوسلوفاكيا )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعلن افتتاح الجلسة التاسعة بعد الأربعمئة لمؤتمر نزع السلاح • وطبقا لبرنامج عملنا ، سيواصل المؤتمر اليوم نظر البند ٨ المعنون " البرنامج الشامل لنزع السلاح " • ووفقا للمادة ٣٠ من نظام المؤتمر الداخلي ، يحق لأي عضو ، يرغب في ذلك ، أخذ الكلمة متحدثا في أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر •

وأود ابلاغ الأعضاء أنني أنوي ، بمجرد الفراغ من قائمة المتحدثين ، عقد اجتماع غير رسمي للنظر في طلب تقدمت به دولة غير عضو للاشتراك في أعمال المؤتمر • وبعد ذلك الاجتماع غير الرسمي ، نستأنف الجلسة العامة كي تواصل النظر في ذلك الطلب •

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو بلغاريا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وزائير ، وباكستان ، وفرنسا •

وأعطي الكلمة الآن لأول المتحدثين على قائمتي لهذا اليوم ، ممثل بلغاريا السفير تيلالوف •

السيد تيلالوف ( بلغاريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : الرفيق الرئيس ، قاربت دورة ربيع ١٩٨٧ لمؤتمر نزع السلاح على الانتهاء • ويبدو لنا أن التقدم الذي أحرزه المؤتمر ، من ناحية ، والجوانب التي أخفق فيها خلال الدورة الربيعية ، من ناحية أخرى ، أمور واضحة بدرجة لا تستدعي التعليق عليها بالتفصيل • لذلك ، يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه لأن جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله اعتمادا دون ابطاء ، ولأن خمس لجان قد أنشئت ، منها أربع لجان تعمل في الوقت الحاضر • وفي الوقت ذاته ، فاننا لا نستطيع أن نخفي خيبة أملنا لأن المؤتمر لم يتمكن ، مرة أخرى ، من التصدي للبنود ذات الأولوية في جدول أعماله ، ألا وهي مشاكل نزع السلاح النووي •

لقد طرأت خلال الدورة الحالية أحداث هامة في سياق العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • وتحظى هذه التطورات باهتمام بالغ لأنها تنطوي على الأمل في امكانية التوصل الى اتفاق ملائم ، أو اتفاقات ملائمة ، للبدء في عملية نزع السلاح النووي في أوروبا والعالم • وبهذا الصدد ، رحب بلدي ترحيبا حارا بالمبادرات السوفياتية التي أعلنها مؤخرا في براغ الأمين العام ميخائيل غورباتشوف • وبما أنني أخذت الكلمة بعد بيان الرفيق بوهوسلاف شتوبك ، وزير خارجية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وبعض زملائي الذين تحدثوا عن هذا الموضوع ، فأعتقد أن من الملائم أن أقتصر على تناول نقاط قليلة •

ان اقتراح الاتحاد السوفياتي بشأن بدء المناقشة حول قضية خفض عدد القذائف الموزعة في أوروبا ، التي يتراوح مداها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ كيلومتر ، ثم ازالتها من بعد ، هو اقتراح يهدف الى ايجاد حل لمشكلة تحولت في الآونة الأخيرة الى عقبة كأداء في طريق المفاوضات المتعلقة بالقذائف النووية المتوسطة المدى • ويرى وفدي أنه من الطبيعي تماما أن تلتزم الأطراف المتفاوضة ، أثناء سير المفاوضات ، بعدم زيادة عدد قذائفها التكتيكية الميدانية الموزعة في أوروبا • ونأمل أن تبذل المبادرة السوفياتية الجديدة خطر تحول المفاوضات الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى أسيرة مشكلة القذائف القصيرة المدى • ولا يسعنا الا التذكير هنا ، مرة أخرى ، بأن القيادة السوفياتية قدمت تنازلا هاما آخر بقبولها ربط الاتفاق المتعلق بالقذائف المتوسطة المدى ، بالتزام بازالة جميع القذائف التكتيكية في وقت قصير نسبيا ومحدد تحديدا دقيقا • وما من شك في أن خفض جميع أنواع الأسلحة النووية ، وازالتها في نهاية الأمر ، يتطلب اقامة نظام كفاء للتحقق الصارم والامثال للاتفاقات •

ويبدو أن ثمة محاولات تبذل منذ فترة قليلة للربط بين اتفاق بشأن القذائف المتوسطة المدى وبين خفض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة • ومن الواضح لنا تماما أن هذه المحاولات ليست نابعة من الرغبة المخلصة في تسهيل المفاوضات الشائبة في جنيف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • وربما يجدر التذكير بأن الدول الأعضاء في حلف وارسو قدمت في بودابست برنامجا تقترح فيه أن يرتبط تناول مسألة خفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بالمسائل المتعلقة بالقذائف النووية التكتيكية والطيران والمدفعية النووية وغير ذلك من وسائل الحرب النووية التكتيكية • وفي الوقت الحاضر ، تجري مشاورات في فيينا بين الدول الأعضاء في منظمة حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي • وبهذا الصدد ، طرحت فكرة جديدة بالاهتمام هي الدعوة التي عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، لاتخاذ قرار ببدء المفاوضات الشاملة الرامية الى التوصل الى خفض جذري في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية •

وقد استمع وفدي باهتمام بالغ ، في الجلسة العامة الماضية ، الى بيان كل من السفير هانسن من الولايات المتحدة والسفير نازاركين من الاتحاد السوفياتي ، اللذين أحاطانا علما بسير المفاوضات والمحادثات التي جرت في موسكو أثناء زيارة الوزير شولتز • وقد استمعنا الى هذه المعلومات بتقدير بالغ • فمن المشجع أن يسود التفاؤل الآن في كل من موسكو وواشنطن حيث يعتقد أن من الممكن التوصل ، في مستقبل ليس جد بعيد ، الى اتفاق بشأن تخفيض القوات النووية المتوسطة المدى •

وأود اليوم أن أتناول بتعمق البند ٣ من جدول أعمالنا : " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة " • وقد يبدو هذا أمرا غريبا ، ولكن الواقع غير القابل للجدال هو أن البند ٣ ، الذي ليس بحاجة للتدليل على أهميته ، قد طواه النسيان في خضم أنشطة مؤتمر نزع السلاح •

ففي الدورة الاستثنائية الأولى التي كرسها الجمعية العامة لنزع السلاح ، أعلنت جميع الدول في الوثيقة الختامية للدورة أن " ازالة خطر نشوب حرب عالمية - حرب نووية - هي أشد المهام الحاحا في الوقت الحاضر " • وفي عام ١٩٧٨ ، كان من المتفق عليه بوجه عام أنه ينبغي " لجمع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تدرس ، في أقرب فرصة ممكنة ، مختلف الاقتراحات الرامية الى ضمان تفادي استخدام الأسلحة النووية ومنع نشوب حرب نووية وما يتصل بذلك من أهداف وذلك ، حيثما كان ممكنا ، من خلال اتفاقات دولية " • كما ينبغي أيضا " لجميع الدول أن تسهم اسهاما ايجابيا في الجهود الرامية الى تهيئة ظروف مواتية في العلاقات بين الدول يمكن في ظلها الاتفاق على مدونة للسلوك السلمي الذي ينبغي أن تنتهجه الشعوب في مجال الشؤون الدولية ، على أن تمنع هذه المدونة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها " •

وقد أدرجت مسألة منع نشوب حرب نووية في جدول أعمال المؤتمر في عام ١٩٨٣ • ومنذ عام ١٩٨٤ تدرج هذه المسألة كبنء منفصل • وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حتى اليوم ، أكثر من ١٧ قرارا تكرر فيها التأكيد على ضرورة القيام بعمل فعال لمنع نشوب حرب نووية ، وتدعو فيها المؤتمر الى أن يبدأ المفاوضات ذات الصلة ، بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى • بغية التوصل الى اتفاق حول التدابير الملائمة والعملية لتحقيق هذه الغاية • وقد حظيت هذه القرارات

بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة • ومنذ عام ١٩٨٣ حتى الآن ، عرض على مؤتمر نزع السلاح أكثر من ٣٠ وثيقة بشأن البند ٣ ، منها ١٣ وثيقة عمل تتضمن اقتراحات بشأن تدابير محددة تهدف الى منع نشوب حرب نووية • ومن الجلي أن هذه الوثائق تعكس طائفة واسعة التنوع من الآراء والأفكار والاقتراحات بشأن البند ٣ ، لأنها عرضت من قبل دول المجموعة الاشتراكية ومجموعة الـ ٢١ والمجموعة الغربية والصين •

ولا يسعنا الا أن نعرب عن الأسف لأن المؤتمر لم يتمكن حتى الآن من استهلال أي عمل ملموس بشأن البند ٣ • فقد بدأنا عامنا الرابع على التوالي ولم يزل الاتفاق على قرار ذي طابع اجرائي محض أمرا صعب المنال •

ونحن نرى ، بعد ترو ، أن انشاء اللجان المخصصة هو أفضل آلية متاحة لسير المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر • وينطبق هذا القول أيضا على البند ٣ •

ويبدو أن الوثيقة CD/515/Rev.2 ، التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ ، لا تزال تشكل أساسا سليما لمحاولة التوصل الى حل وسط • والواقع أن لمشروع الولاية ، الذي تحتويه هذه الوثيقة ، هدفًا متواضعا جدا : فالمؤتمر يطلب الى اللجنة المخصصة " أن تنظر في جميع المقترحات المتصلة بالبند ٣ من جدول الأعمال ، بما في ذلك التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية " • وبعبارة أخرى : فان مشروع الولاية يتوخى خطوة أولى محدودة النطاق ، يبدو من غير الممكن تفاديها •

وتجىء خيبة أملنا الشديدة من أن المؤتمر يقف بالفعل مكتوف الأيدي بشأن البند ٣ بسبب موقف مجموعة من الدول • وصحيح أن ثمة ما يعوق المؤتمر أيضا عن الاضطلاع بمسؤوليته ، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، ازاء عدد من البنود المدرجة في جدول أعماله • بيد أنه ، فيما يتعلق بالبند ٣ ، ينبغي التسليم بأن المشكلة ذات طابع مختلف السى حد ما • والحقيقة أن المؤتمر قد منع ، حتى الآن ، من القيام بأبسط تصرف يمكن للمرء أن يتخيله في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، ألا وهو النظر بتعمق في أحد بنود جدول أعماله ومناقشة ما يرتبط به من أفكار ومقترحات • وهذا الوضع يعتبر ، بأي معيار من المعايير ، وضعًا غير طبيعي • وهو لا يشرف المؤتمر بأي حال من الأحوال •

ولهذا السبب يود وفدي أن يؤكد على استعدادنا للسعي الى ايجاد حل وسط ينقذ المؤتمر من المأزق المترتب على البند ٣ • ونحن ندرك تماما ، في ظل الظروف الحالية ، الموقف الذي اتخذته السفير ماركو موزين ، من يوغوسلافيا ، في الجلسة العامة المعقودة في ٢٣ نيسان/ ابريل ، حين أعلن أنه " ٠٠٠ " اذا ما كان المؤتمر غير قادر على التوصل الى توافق آراء حول انشاء هيئات فرعية منفصلة ، فينبغي له أن يجد السبل التي تكفل مناقشة هذه القضايا ، بما في ذلك المناقشات في الجلسات العامة • ولكن ينبغي أن يعكس تقرير المؤتمر نتائج المناقشات " •

الرفيق الرئيس ، ان وفد بلغاريا يود أن يتناول بايجاز البند ٤ ، " الأسلحة الكيميائية " • ان المفاوضات المتعلقة بالحظر التام والشامل للأسلحة الكيميائية ، التي بدأت منذ عدة سنوات ، قد دخلت الآن مرحلة حاسمة • فقد أفضت جهودنا المشتركة ، القائمة على أساس العديد من الاقتراحات ، الى صياغة مشاريع مواد أو تحديد الحلول الممكنة بشأن جميع المسائل

تقريباً الداخلة في نطاق مشروع الاتفاقية • وبهذا الصدد ، يسر وفدي أن يشيد بالجهود ، الموجهة نحو الهدف والفعالة في مجملها ، التي بذلتها اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، خلال دورة الربيع الحالية •

ويرجع الفضل في ذلك ، بصفة خاصة ، الى الوفود التي قدمت مقترحات جديدة بنسأة وأسهمت في التوصل الى حلول وسط ، مقبولة من الجميع ، في جوانب رئيسية من جوانب جهندا المشترك • وينضم وفدي الى الوفود التي أشادت من قبل بالاسهام الكبير الذي قدمه الوفد السوفياتي ، وأعني بذلك مقترحاته المقدمة في ١٧ شباط/ فبراير و٥ آذار/ مارس ١٩٨٧ •

اننا نشيد بما يتصف به السفير ايكبوس من صبر ومهارة في الاضطلاع بمهمته كرئيس للجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية • كما نقدر اسهام منسقي المجموعات الثلاث •

وتعلق حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية أهمية رئيسية على التفاوض بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • واسمحوا لي أن أذكر بأن بلدي لا يستحدث ولا ينتج أية أسلحة كيميائية • كما لا توجد على أرضه أي أسلحة كيميائية • وتبذل حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ، كما هو معروف جيداً ، كل ما في وسعها لتحويل البلقان الى منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية • وقد اتخذت هذه المبادرة بالاشتراك مع حكومة جمهورية رومانيا الاشتراكية ، وينظر اليها على أنها اجراء جزئي يهدف الى تعزيز الجهود الرامية الى ايجاد حل شامل لقضية حظر الأسلحة الكيميائية •

وأود أن أحيط محفلنا هذا علماً بأن مجلس وزراء جمهورية بلغاريا الشعبية قد اعتمد ، في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، مرسوماً يفرض قيود على تصدير المواد الكيميائية التي تنتج بكميات تجارية كبيرة والتي يمكن أن تستخدم لأغراض انتاج الأسلحة الكيميائية • ويتمشى هذا التدبير مع ضرورة ضمان تطبيق نظام عدم انتاج الأسلحة الكيميائية الذي ستتضمنه الاتفاقية المقبلة •

ونحن نرحب ببيان الأمين العام ميخائيل غورباتشوف ، الذي أعلن فيه أن الاتحاد السوفياتي توقف عن انتاج الأسلحة الكيميائية • وبما أن أقوى دولتين من الناحية العسكرية قد توقفتا الآن عن انتاج الأسلحة الكيميائية ، فقد تهيأت أنسب الظروف للعمل العاجل من أجل وضع اتفاقية دولية حول الحظر التام والشامل للأسلحة الكيميائية • ولا يريد وفدي أن يقلل من أهمية المشاكل التي لا تزال معلقة ، ولا أن يببالغ في أهميتها • بيد أنه يبدو لنا أن جميع المقتضيات الأساسية متوافرة للتوصل الى حلول وسط بشأن القضايا المعلقة • ومن ثم فان وضع الاتفاقية أصبح سهل المنال • واذا ما سادت الواقعية السياسية والاحساس بالمسؤولية ، فقد يدخل عام ١٩٨٧ التاريخ بوصفه بداية مرحلة نزع الأسلحة الكيميائية بشكل عام وكامل •

ومن الواضح أن الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح ستكون ذات أهمية حاسمة • ويأمل وفدي في أن تستخدم الفترة المتبقية على انعقاد الدورة الصيفية أرشد استخدام يفضي الى ايجاد حلول وسط يقبلها الجميع •

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل بلغاريا ، السفير تيلالوف ، على

بيانه ، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير روزه •

السيد روزه ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية ) : الرفيق الرئيس ، أود بادىء  
بدء أن أعتنم هذه الفرصة ، كما فعل متحدثون آخرون قبلي ، للترحيب الحار بالمثل الأندونيسي  
الجديد ، السفير أغوس تارميدزي ، وأن أؤكد له تعاون وفدي البناء .

قدمت مجموعة البلدان الاشتراكية ، في الوثيقة CD/743 ، آراءها وموقفها بشأن فرض حظر  
شامل للتجارب النووية . وترمي الوثيقة المذكورة الى انشاء المؤتمر لجنة مخصصة للتناقش والتوصل  
الى تفاهم حول جميع عناصر معاهدة في هذا الشأن .

وأود اليوم ، بالنيابة عن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أن أعرض ورقة عمل  
تتضمن - استنادا الى الوثيقة CD/743 - بعض الاقتراحات الاضافية بصدد ما ينبغي أن تعنى به الهيئة  
الفرعية المذكورة . وفي الواقع ان تلك الوثيقة يمكن ان تقوم مقام المبدأ التوجيهي من أجل تبادل  
الآراء بشكل منتظم وموجه نحو بلوغ أهداف معينة ومن أجل المفاوضات . وتعكس الوثيقة على السواء  
المقترحات ذات الصلة بالموضوع المقدمة في المؤتمر ، والأفكار الجديدة التي طرحتها وفود شتى .  
وسيوضع النص تحت تصرفكم في الأيام القليلة القادمة ، في وثيقة ستحمل الرمز CD/746 .

ويتناول الجزء الأول من الورقة مضمون ونطاق حظر التجارب النووية . حيث ان جميع  
التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية التي تقوم بها كافة الدول ينبغي حظرها في جميع البيئات  
والى الأبد . ولا ينبغي لأي طرف من الأطراف ان يضطلع بتجارب للأسلحة النووية أو أن يشجع على  
الاضطلاع بهذه التجارب أو ان يشترك فيها بأي شكل . ولا بد من ايجاد الطرق والوسائل المناسبة  
للحيلولة دون التحايل على حظر للتجارب النووية بواسطة تفجيرات نووية للأغراض السلمية .

أما الجزء الثاني من الورقة فيتناول وسائل التحقق الممكنة ، مثل الوسائل الاهتزازية  
والوسائل التقنية الوطنية الأخرى ، بما في ذلك الاستشعار من بعد والتفتيش الموقعي . وبالإضافة  
الى ذلك ، تقدم الورقة عددا من الاقتراحات فيما يتعلق بتبادل البيانات الاهتزازية ، وفي رأي  
وفدي أنها اما اقتراحات تستدعي مناقشة مفصلة ومتعمقة ، أو اقتراحات سبق أن نظر فيها فريسيق  
الخبراء العلميين المخصص .

وأما الجزء الثالث والأخير من ورقة العمل فيتضمن بعض الملاحظات بشأن الاجراءات  
الضرورية من أجل التشاور والتعاون .

وحيث ان هذه هي فرصتي الأخيرة للتحدث أثناء دورة الربيع ، أود أن أتوجه بالشكر  
الجزيل اليك ، أيها الرفيق الرئيس ، على سعيكم بحنكة وتفان الى حفز المؤتمر على احراز تقدم ،  
ولاسيما بشأن البندين 1 و 2 من جدول أعماله . ويحدوني الأمل الوطيد في أن تتكلم جهودك الحثيثة  
بالنجاح منذ مستهل الدورة الصيفية ، حيث يقوم المؤتمر ، في الجلسة العامة ، باجراء مناقشة  
منظمة غير رسمية بشأن نزع السلاح النووي ، وتنشأ لجنة تتولى وضع معاهدة بشأن الوقف الشامل  
لتجارب الأسلحة النووية .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
السفير روزه ، على بيانه ، وأعطى الكلمة الآن لممثل زائر ، السيد مونشيمفولا .

السيد مونشيمفولا ( زائير ) ( الكلمة بالفرنسية ) : سيدي الرئيس ، أود أولاً أن

أقدم لكم باسم وفدي وباسمي الخاص تهانبي المخلصة والحارة بمناسبة توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح في شهر نيسان/ ابريل الذي يشرف على الانتهاء • بفضل كفاءتكم وخبرتكم الطويلة فسي مسائل نزع السلاح ، وما تتحلون به من صفات الدبلوماسية المحنك ، قد تم عملنا باقتدار ارتاح اليه الجميع وأقدم تهانبي أيضا الى السفير فان غواكسيانغ من الصين ، والسفير ليتشوفا هيفيا من كوبا ، اللذين ترأسا بنجاح أعمال المؤتمر على التوالي خلال شهري شباط/ فبراير واذار/ مارس •

ورغم انني قدمت تعزية مكتوبة الا انني أكرر هذه التعزية للوفد الأمريكي ومن خلاله السي السيدة شانا لويتس لوفاة السفير لويتس على نحو غير متوقع • ونذكر له بالخير أنه كان نعم الممثل لبلده ، الدبلوماسي الكفاء المعتدل ، قليل الاسهاب ، بالغ المجاملة للجميع • وان وفاته خسارة لأعضاء هذا المؤتمر كما هي خسارة لمواطنيه •

وأود من ناحية أخرى أن أعرب عن تقديري للممثل الشخصي للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، ولنايبه السفير بيراساتيغي ، لاسهامهما الهام والفعال في أعمالنا •

وعلى نحو ما فعل من تحدثوا قبلي ، أود ان أحيي السفراء الجدد الذين انضموا الينا في المؤتمر : وهم سفراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وايطاليا ، والبرازيل ، والجزائر ورومانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، ويوغوسلافيا ، واندونيسيا •

ان قضية نزع السلاح تهم حكومات وشعوب العالم بسبب تصاعد سباق التسلح على الأرض ، وتخصيص أموال هائلة متزايدة باستمرار للأغراض العسكرية ، وزيادة عدد القوات العسكرية وتحسين الأسلحة بجميع أنواعها • ان سباق التسلح ولاسيما التسلح النووي مستمر اكثر من أي وقت مضى خلال العقود الأربعة الأخيرة مما يهدد تهديدا خطيرا السلم والأمن الدوليين • والأسلحة النووية هي التي تهدد البشرية ويقاء المدنية أخطر تهديد • ونعرف ان أي حرب نووية في الوقت الراهن تعني القضاء التام على حياة البشر على الأرض • وهذا هو السبب الذي من أجله خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتين استثنائيتين مكرستين لنزع السلاح أيدت أثناءهما كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بالاجماع برنامجا شاملا لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة • ويهدف برنامج نزع السلاح هذا الى ضمان عالم أفضل ، وانشاء علاقات دولية تقوم على التعايش السلمي والثقة بين الدول الصغيرة والكبيرة ، وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين ، وأخيرا تحقيق مبادئ احترام السيادة الوطنية لكل دولة ، وعدم اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لكل دولة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول •

ان مؤتمر نزع السلاح أمامه مهمة نبيلة وصعبة عليه أن يوعيها تجاه المجتمع الدولي • واليوم ، وبسبب وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، فان تعزيز السلم والأمن أمر يهم كل الأمم على نحو جماعي ، وهكذا يغدو الأمن الحقيقي هو الأمن العالمي • وكما يغدو تركيب هذه الأسلحة باسم الأمن الوطني مفهوما خاطئا • وينبغي لتدابير نزع السلاح أن تتخذ على نحو متوازن ومنصف بحيث يضمن حق كل دولة في الأمن وبحيث لا تستفيد أية دولة أو مجموعة من الدول على

حساب الدول الأخرى ، في أية مرحلة من مراحل هذه العملية • وينبغي ان يكون الهدف في كسل مرحلة هو كفالة أمن غير منقوص مع خفض الأسلحة والقوات العسكرية الى أقل مستوى ممكن •

لقد واصل المؤتمر ، هذه السنة ، على غرار السنوات السابقة ، النظر في مختلف البنود المدرجة في جدول أعماله دون التوصل الى اتفاق واحد بشأنها • وتم انشاء لجان مخصصة ذات ولاية تفاوضية • الا ان التناقض لا يزال ماثلا فيما يتعلق بالبنود ١ الى ٣ ، وان كانت بنودا ذات أولوية عليا في رأي معظم أعضاء المؤتمر • وأسباب رفض انشاء لجان مخصصة معنية بهذه البنود تعود في جوهرها الى عدم وجود ارادة سياسية ، والى الشك وعدم التفاهم بين الدول ، لاسيما تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، والى التوتر بين الكتلتين وبين الأحلاف العسكرية ، والى الفوارق في الأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية ، والى أسباب ايدولوجية ونقاط توتر مختلفة في العالم •

ويعتبر وفد زائير منع التجارب النووية أهم مسألة من بين كل مسائل نزع السلاح لأنها تشكل الخطوة الأولى التي لا غنى عنها من أجل تخفيض الأسلحة الى أن يتم القضاء عليها قضاء تاما • ان التجارب النووية مستمرة رغم أحكام معاهدة عام ١٩٦٣ التي تقضي بالحظر الجزئي على التجارب • ونعرف تماما أن الدول النووية ، عندما تجري تجارب ما ، فهي لا تبغي التحقق من موثوقية الأسلحة النووية وفعاليتها فحسب بل ترمي بصفة خاصة الى استحداث أنواع جديدة من الأسلحة تتسم بفعالية أكبر • وأكبر تنافس هو بين أكثر دولتين تسليحا ، أي بين الدولتين العظميين •

ومن المؤسف ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية استأنف تجاربه في ٢٦ شباط/ فبراير في أعقاب تفجير أمريكي حدث في ٣ شباط/ فبراير مما وضع حدا للوقف الاختياري الذي استمر أكثر من سنة والذي أيده الجميع لأنه يطابق مختلف القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وبسبب عدم قيام الولايات المتحدة بتطبيق وقف اختياري من ناحيتها • غير ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أثناء دورتها العادية الحادية والأربعين ، بموجب قرارها ٤٦/٤١ ألف المعنون: وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية ، تناشد جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ان تنشئ في مستهل هذه الدورة لجنة مخصصة مزودة بولاية للتفاوض ، كما تطلب من ناحية أخرى من الدول الوديدة لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن تتوقف فورا عن اجراء تفجيرات تجريبية نووية •

وينفس هذه الروح وجه رؤساء دول ستة بلدان اجتمعت عدة مرات نداءات متكررة الى القوى النووية وأكدوا في جملة أمور انهم مقتنعون بأنه ليست هناك مسألة في الوقت الراهن ملحة وحاسمة أكثر من مسألة وقف جميع التجارب النووية • ان العقبة التي كانت تتمثل بادىء ذي بدء في مسألة التحقق لم يعد هناك ما يبررها لأن الجمعية العامة أعلنت انها مقتنعة بأن وسائل التحقق الحالية تكفي لضمان تطبيق اتفاق يقضي بمنع اجراء تجارب نووية وان الادعاء بعدم وجود هذه الوسائل ليست الاحجة لتطوير وتحسين الأسلحة النووية • وبالإضافة الى ذلك ، فان أعمال فريق الخبراء العلميين المكلف بدراسة تدابير التعاون الدولي بهدف كشف وتعيين الظواهر السيزمية تعزز احتمالات التوصل الى اتفاق بشأن هذه النقطة في اطار الخبرة الدولية القائمة على تبادل ومعالجة بيانات المستوى الأول والمستوى الثاني السيزمية التي وافقت عليها الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • وعليه ، يغدو أكثر الحاحا أن يبدأ المؤتمر بدراسة متعمقة للبند ١ عن طريق انشاء لجنة مخصصة لها ولاية تفاوضية • وفي هذا الصدد يمكن أن تشكل الوثيقة CD/520/Rev.2 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٦ نقطة انطلاق سليمة •



والجمعية العامة للأمم المتحدة ، بموجب قرارها ٤٧/٤١ ، تحت مؤتمر نزع السلاح على بدء العمل الفعلي بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية في بداية دورته لعام ١٩٨٧ . وتحث أيضا المؤتمر على أن يتخذ خطوات فورية ، وبأوسع مشاركة ممكنة ، لإنشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات الأرضية تتيج رصد الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتحقق منه . وكل هذه عناصر كافية لتأكيد الصبغة الملحة لبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، —زودة بتدابير تحقق ملائمة وفعالة . وفي هذا المجال ، يحيي وفد زائير بحرارة قرار حكومة الصين بالاشتراك في أعمال اللجنة المخصصة في حالة انشائها .

ان الاجتماعات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة توءثر قطعاً على سير أعمال المؤتمر . ولنا ان نشعر بأن هناك بادرة أمل في الأفق . واذا كانت قمة ريكيافيك في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي قد أخفقت ، فان الاقتراحات الجذرية الرامية الى اجراء تخفيض متوازن للترسانات النووية مازالت على مائدة المفاوضات . ونذكر أيضا انه خلال عام ١٩٨٦ ، وهي السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة سنة دولية للسلم ، سجل مؤتمر نزع السلاح اعلان ١٥ كانون الثاني/يناير الذي أصدره الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ميخائيل غورباتشوف ، بشأن برنامج لازالة الأسلحة النووية وغير ذلك من أسلحة التدمير الشامل بحلول سنة ٢٠٠٠ . كذلك فان الوقف الاختياري من جانب واحد لكل التفجيرات النووية الذي التزم به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية استمر خلال السنة نفسها كلها . وفي هاراري ، أعرب رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في اعلانهم عن قلقهم الكبير فيما يتعلق بالسلم بين كل دول العالم .

وكانت زائير قد رحبت ايجابيا في عام ١٩٨٥ ، شأنها في ذلك شأن دول أخرى ، باجتماع ٨ كانون الثاني/يناير بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من أجل استئناف المفاوضات الثنائية بشأن تحديد الأسلحة النووية والفضائية . وكان اجتماع القمة بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ يعكس نفس الاهتمامات التي يعبر عنها مؤتمر نزع السلاح .

وقد لاحظنا بارتياح ان الحكومتين اعترفتا بمسؤوليتهما الخاصة والمشاركة فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين . وهما مقتنعتان بأن حربا نووية لا يمكن ان ينتصر فيها أحد ولا ينبغي ان تشن أبدا . وتخلينا عن تحقيق تفوق عسكري . وفي اعلان ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعلن الطرفان انهما يوعيدان احراز تقدم سريع ، لاسيما في المجالات التي يوجد حولها اتفاق ، وخصوصا بالنسبة لمبدأ اجراء تخفيض نسبه ٥٠ في المائة ، على أسس ملائمة ، للأسلحة النووية التي يمتلكها الطرفان ، وبالنسبة لاتفاق موقت حول القذائف المتوسطة المدى .

ان أوروبا لا تزال أكثر القارات تركيزا للأسلحة النووية والتقليدية وغير ذلك من أسلحة التدمير الشامل . والجهود المبذولة حتى الان لابعاد هذه القارة عن خطر وقوع حرب واعتماد تدابير ملموسة وعملية لبناء الثقة بين الطرفين جهود تستحق الشاء . وينبغي أن نتوصل الى شفافية أكبر في السلوك العسكري . وفي هذا الصدد ، من الضروري أن نستفيد من اعلان هاليفاكس للحلف الاطلسي بشأن تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا كلها . وعلى كل حال ، يتفق هذا الاعلان مع اعلان الأمين العام غورباتشوف الصادر في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الذي أشار فيه الى ان الاتحاد السوفياتي

مستعد ان يخفض قواته التقليدية من الأطلسي الى الأورال • وان نتائج مؤتمر ستكهولم بشأن التدابير الرامية الى زيادة الثقة في أوروبا تيشر بالخير • كما ان المفاوضات بين الدولتين العظميين مستمرة بغية ازالة القذائف السوفياتية والأمريكية المتوسطة المدى في أوروبا خلال خمس سنوات • وكل هذه معالم على طريق نزع السلاح • ويدعو وفد زائير الدولتين النوويتين الى المضي في هذا الاتجاه ، فهو يرى ان الجهود المتضافرة على المستوى الثنائي تكمل الجهود المبذولة داخل المؤتمر •

ومن بين القرارات المتصلة بنزع السلاح التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أثناء دورتها العادية الحادية والأربعين ، القرار ٥٣/٤١ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي • والقرار ، اذ ترجو الجمعية العامة فيه من المؤتمر ان ينظر على سبيل الأولوية في المسألة ، يحث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على أن يواصل بصورة مكثفة مفاوضاتها الثنائية بروح بناءة بهدف التوصل الى اتفاق مبكر لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وان ييلفها مؤتمر نزع السلاح ، بصورة دورية ، بالتقدم المحرز في اجتماعاتها الثنائية بغية تسهيل أعماله •

ويأمل وفد زائير ان يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه مقصورين على الأغراض السلمية ، وان يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لصالح البشرية جمعاء • وأحكام معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء ينبغي تطبيقها تطبيقاً دقيقاً وبالإضافة الى ذلك ، تدعو الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٧٨ الى اتخاذ تدابير جديدة واجراء مفاوضات دولية في هذا المجال • وتدعو الجمعية العامة ، من ناحية أخرى ، كل الدول ، ولا سيما تلك الدول التي لديها برامج فضائية هامة ، ان تمتنع ، في أنشطتها الفضائية ، عن أي اجراء من شأنه ان يتنافى مع المعاهدات القائمة في هذا المجال •

ان سباق تسلح في الفضاء الخارجي ستكون عواقبه وخيمة ، وهذا من شأنه ان يجعل بعض الاتفاقات الدولية التي تمنع وضع الأسلحة النووية في مدارات حول الأرض أو على أجرام سماوية عديمة الفائدة • وينبغي للمؤتمر ان يبذل كل ما في وسعه لابرار اتفاقات تكمل أحكام معاهدة عام ١٩٦٧ بشأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي • كما ان احترام الدولتين العظميين لتعهداتها بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية من شأنه ان يضمن أمناً أكبر ويزيد الثقة بين كل دول كوكبنا •

لقد تم تحقيق تقدم كبير في المفاوضات التي تنشأ التوصل الى اتفاقية فعالة ويمكن التحقق منها بشأن منع الأسلحة الكيميائية • فأسلحة التدمير الشامل هذه تنتشر الى عدة دول وتسبب دماراً كبيراً في الوقت الراهن في الحرب بين ايران والعراق وفي كمبوتشيا • وعليه فمن الملح للغاية ان يعمل أعضاء المؤتمر بنشاط للتغلب على بعض الصعوبات التي لاتزال موجودة وذلك من أجل عرض مشروع اتفاقية على الدورة العادية الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لروح ونص قرارها ٥٨/٤١ باء • وهذه الاتفاقية وهي توفر ضمانات للصناعة الكيميائية المدنية والتعاون الدولي في هذا المجال ، ينبغي ان تتضمن أحكاماً ترمي الى تدمير الترسانات القائمة وحظر تداول كافة الأنواع المهلكة والفاخرة السمية وغير ذلك من المواد المستخدمة للأغراض العسكرية •

ان انتهاك بعض الدول لأحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المتعلقة بمنع استخدام الغازات الخانقة والسامة وما شابهها ، بالإضافة الى وسائل الحرب البكتريولوجية ، يعزز فكرة ابرار اتفاقية

بشأن الأسلحة الكيميائية ، تكمل الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية التي بدأ نفاذها في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ ، والتي سميت أول معاهدة دولية بشأن نزع السلاح ، والتي هي في الواقع أول صك دولي قانوني ملزم تعهدت بواسطته الأطراف ان تمتنع أو تحول دون استحداث ونتاج وتخزين أية فئة من فئات أسلحة التدمير الشامل ، كما انها التزمت بتدميرها أو إعادة تحويلها الى الأغراض السلمية .

وهناك بند هام آخر في جدول أعمال المؤتمر لم يتناول بعد وهو العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ان الدول النووية ، عن طريق نزع السلاح ، تحرر مبالغ هائلة تتيح تمويل أبحاث عديدة في المجال الاقتصادي - الاجتماعي ، بالنظر الى ضخامة الأموال التي تبذل في صناعة الأسلحة النووية . وينبغي التأكيد هنا على دور الطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن دور التطبيقات الأخرى للطاقة النووية في المجالات المختلفة مثل الأغذية والزراعة والصحة والطب وعلم المياه والصناعة والأبحاث الصناعية .

والجدير بالذكر ان جمهورية زائير ، بفضل مواردها من الاورانيوم ، تساهم بطريقة كبيرة في تنمية الطاقة النووية . فالاورانيوم الذي استخدم في التجارب الأولى التي أجراها العلماء بشأن الانشطار ، استخرج من مناجم شنيكولبوي في شابا . وعليه فان وقود أول مفاعل ذري اشتغل في العالم ، في استاد شيكاغو لكرة القدم ، صنع من مركبات انتجت في زائير . وان التاريخ ليسجل أيضا ان البحث النووي في زائير بدأ منذ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٥٩ وهو تاريخ بدء أول مفاعل ذري في زائير TRIGA, MK I في المركز الاقليمي للدراسات النووية في كينشاسا ، وهذا المفاعل هو أول مفاعل بدأ تشغيله في القارة الأفريقية . واليوم يعتبر المفاعل الذري الثاني TRIGA MK II الذي افتتح في ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٢ أقوى مفاعل في افريقيا ، على الأقل من ناحية قوته النبضية . وهذا المفاعل أداة لا غنى عنها في انتاج العناصر المشعة والمصادر الاشعاعية المستخدمة في تطبيقات صناعية وعلمية كثيرة . وان امكانيات البحث الهائلة التي تم تطويرها في المديرية العامة للطاقة النووية من أجل برامج ابحاثها قد ازدادت بغية الوفاء باحتياجات البلد في مجالات مختلفة لاسيما في مجال الزراعة والطب وصناعة التعدين وصناعة المعادن والبيئة وصناعة الزراعة الغذائية الخ . ولقد أصبح الآن استخدام النظائر المشعة في الطب منتشرا في الجامعات الكيميائية في كينشاسا . وقد أدت تطبيقات التقنيات النووية في صناعة التعدين وصناعة المعادن وفي الزراعة الى نتائج مشجعة .

وكما ترون ، تعتمد الأبحاث النووية في زائير على التطبيقات السلمية لخدمة التنمية . وسيكون على المؤتمر الدولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية الذي كان سيعقد في باريس السنة الماضية والذي سيفتح من ٢٤ آب/ أغسطس الى ١١ أيلول / سبتمبر في مدينة نيويورك ، أن يحاول بشتى الوسائل التوصل الى توافق للاراء بشأن هذه الأهداف النبيلة . فالاموال التي تنفق على تدمير البشرية يمكن عن طريق نزع السلاح النووي ان تخصص لخدمة التنمية بجعل الانسان محورا لهذه التنمية .

وإذا ألقينا نظرة على القارات المختلفة ، نلاحظ بسهولة ان افريقيا هي أقل القارات أمنا ونحن نقدر كل التقدير الجهود المبذولة من أجل ابعاد التهديد النووي . فمعاهدة ثلاثيلوكو لعام ١٩٦٧ أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . ومعاهدة راروتونغا المؤرخة في ٦ آب/ أغسطس ١٩٨٥ ، أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى . وفي البلقان ، صدر اعلان لا بانشاء منطقة غير خالية من الأسلحة النووية فحسب بل وخالية أيضا من

الأسلحة الكيميائية • كل هذه حقائق محددة ملموسة تشكل تدابير فعالة من أجل ضمان أمن وسلم دائمين في هذه المناطق • ومنطقيا، ينبغي أن توقع الدول النووية على هذه الصكوك كلها • وفي أفريقيا، يرجع الاعلان الخاص بازالة الأسلحة النووية الى عام ١٩٦٤ • غير ان هذا الاعلان تتحدها اليوم السياسة المشينة التي تتبعها حكومة خيال الظل العنصرية في بريتوريا • وان جنوب أفريقيا، اعتمادا على قدرتها النووية، تهدد القارة كلها بحرب نووية • وكما أكد سعادة السفير أفاندي من كينيا، في البيان الذي أدلى به في ٢٤ شباط/فبراير، يقال بأن جنوب افريقيا تعد جزيرة ماريون أنتاركتيكا لاقامة الأسلحة النووية •

ان اعلان لومي، المعتمد في أعقاب مؤتمر الأمن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا المنعقد في لومي في ١١ و١٢ آب/ أغسطس ١٩٨٥، يعتبر السلم والأمن هدفين لهما أعلى أولوية بالنسبة للدول المستقلة في افريقيا، وأساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية • ويطلب الاعلان كذلك بذل جهود متضافرة بين الدول من أجل تفادي وقوع نزاع مسلح، مما يسمح بتخفيض في النفقات التي تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية • وهو يسلم بأن نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا، سياسته التي تقوم على الفصل العنصري، هي السبب الرئيسي لزعزعة استقرار افريقيا • ويعرب عن اقتناعه الثابت بأن القضاء على الفصل العنصري وتوصل ناميبيا الى الاستقلال من شأنهما ايجاد ظروف سلم وأمن في الجنوب الافريقي وتعاون سلمي في كل القارة •

واذا ما تهيأت هذه الظروف كلها، فان ذلك من شأنه أن يزيد من فرص التوقيع على معاهدة لاخلء أفريقيا من الأسلحة النووية • ولم تدخر زائير من ناحيتها بذل أي جهد من أجل تحقيق هذه الغاية • فعلاقات زائير مع البلدان المجاورة علاقات سلمية وسياستها تقوم دائما على اقامة علاقات طيبة مع الدول الأخرى في المنطقة مهما كان لونها السياسي •

وفيما يتعلق بنتائج المؤتمر، فان وفدي يرحب بارتياح بانشاء اللجان المخصصة التالية أثناء دورة الربيع هذه: اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية واللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح •

وتنتظر الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة تقديم مشروع كامل عن برنامج شامل لنزع السلاح بالاضافة الى مشروع اتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية •

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه الخالص للجهود الضخمة التي يبذلها السفير غارسيا روبليس، الحائز على جائزة نوبل للسلم، الذي لا يفتأ دون كلل يترأس أعمال اللجنة المخصصة لبرنامج نزع السلاح، والسفير كرومارتي، ذلك الرجل البليغ الذي كان السنة الماضية على رأس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، والسفير اكيوس، ذلك الرجل الموهوب الذي لا يعرف التعب، الذي آلت اليه الان رئاسة تلك اللجنة • واذا نجح المؤتمر في تقديم هذين المشروعين في الموعد المحدد، فسوف يظهر للعالم انه يمكن ان يشهد في المستقبل تحقق مزيد من التقدم في الطريق المؤدي الى نزع السلاح العام والكامل •

وأخيرا، يعيد وفد زائير تأكيد اقتناعه بأن جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة، ينبغي ان تتركز في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المكلف للتفاوض بشأن نزع السلاح • ويدعو الوفد كل أعضاء المؤتمر الى بذل جهود مضاعفة من أجل تخليص العالم من ويلات الحرب وتوفير عالم أفضل ومزدهر للأجيال الحالية والمقبلة •

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اشكر ممثل زائير على بيانه، وعلى الكلمات

الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الان لممثل باكستان، السفير آصف ازدي •

السيد آصف ازدي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أخذ وفدي الكلمة اليوم ليقدم اقتراحا بشأن مشروع الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ويتعلق هذا الاقتراح تحديدا بموضوع المساعدة التي تندرج تحت المادة العاشرة من الاتفاقية . ونحن نفهم انها قد عممت اليوم كوثيقة من وثائق المؤتمر تحت الرقم CD/752 ، وكورقة عمل للجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية برقم CD/CW/WP/165 .

ولقد أيدت باكستان دائما حظر الأسلحة الكيميائية حظرا منصفا قابلا للتحقق ، فعلا وشاملا ، ولذلك فانها تشعر بالرضى للتقدم الذي يجري احرازه في المفاوضات الدائرة في اطار البند ٤ من جدول أعمالنا . ونحن في الوقت نفسه ندرك أيضا ان ابرام هذه الاتفاقية في ذاته لن يخلص العالم من تهديد الأسلحة الكيميائية . واذا كان الانضمام العالمي الى الاتفاقية يعتبر هدفا بالغ الطموح بحيث لا نستطيع التطلع اليه في الأجل القصير ، فأقل القليل انه لا مغالات قط في التأكيد على أهمية صيرورة جميع البلدان التي تحتاز مخزونات من الأسلحة الكيميائية أو تمتلك قدرات لانتاج الأسلحة الكيميائية أطرافا في الاتفاقية . فطالما بقيت هذه البلدان خارج الاتفاقية ، فان تلك التي لا تمتلك أسلحة كيميائية وليس في نيتها احتيازاها ، سوف تظل تشعر بأنها مهددة وقد تمنع عن حق في تقبل التزامات الدولة الطرف . وما لم يفعل شيء بشأن هذه المعضلة ، فان عددا كبيرا من هذه الفئة الأخيرة من الدول قد لا يكون في وضع يسمح له بالانضمام الى الاتفاقية .

وشمة سيناريو آخر يطرح مشكلة مماثلة . وهذا قد ينشأ اذا أقدمت دولة طرف على فعل يمثل انتهاكا لالتزاماتها . ففي هذه الحالة تشعر كل دولة طرف أخرى بأنها مهددة وقد تجد نفسها نتيجة لذلك مضطرة الى الانسحاب من الاتفاقية بغية احتياز قدرة ذاتية رادعة . ومثل هذا التصرف يمكن أن يودي بدوره الى انسحاب دول أخرى ، وبذلك يخضع نظام منع الأسلحة الكيميائية لدرجة من التوتر قد لا يستطيع احتمالها .

والمشكلات التي أشرت اليها لتوي لا تفسح المجال لوجود أي حل سهل . ومع ذلك فنحن نرى انه لو تضمنت الاتفاقية أحكاما ملائمة ، لكان هناك الكثير الذي يستطيع عمله لزيادة حفز الدول على الالتزام بها ولتقليل الضغوط المؤدية بدولة ما الى الانسحاب منها لشعورها بأنها مهددة بقدرات الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها دولة أخرى . ويمكن أن يتحقق ذلك بطريقتين : أولا عن طريق تأكيدات بأن للدولة الطرف التي تشعر انها معرضة لتهديد الأسلحة الكيميائية ان تعتمد على مساعدة دول أطراف أخرى في مقاومة هذا التهديد ، وثانيا بتوقيع جزاءات فعالة على الدولة مصدر التهديد بالأسلحة الكيميائية الواقع على الدول الأخرى .

واذا كنا ندرك أن كلا هذين النهجين من المشكلة ، وهما مساعدة الدولة المهددة وتوقيع جزاءات على الدولة مصدر التهديد ، هما نهجان مترابطان بمعنى ما ، فربما يكون النهج الأول أقل النهجين صعوبة ، وهو موضوع الاقتراح المقدم من باكستان في الوثيقة CD/752 . ولدينا بالفعل في المادة العاشرة من مشروع الاتفاقية الاطار الضروري .

ويستند اقتراحنا الى مقدمة منطقية هي ان وجود تهديد بأسلحة كيميائية في أي مكان في العالم من شأنه ان يعرض وجود اتفاقية الأسلحة الكيميائية للخطر . وذلك ينبغي أن يكون موضع قلق من جميع الدول المهتمة بالحفاظ على الاتفاقية ويتطلب استجابة ملائمة منها في شكل مساعدات للدولة المهددة . واذا ما تأكد للدول انها حين تصبح أطرافا في الاتفاقية سوف تستطيع الاعتماد على

المساعدة الفعالة من الدول الأطراف الأخرى في حالة وجود تهديد للأسلحة الكيميائية ، فان حوافز الانضمام الى الاتفاقية سوف تزيد زيادة كبيرة . وبشكل مماثل ، اذا كانت الدول التي أصبحت أطرافاً في هذه الاتفاقية تستطيع ان تعتمد على دعم الدول الأطراف الأخرى في مواجهة تهديد الأسلحة الكيميائية ، فان الضغوط الدافعة الى الانسحاب من الاتفاقية بغية مجاراة قدرات الأسلحة الكيميائية للخصم سوف تقل بشكل كبير .

ان وجود أحكام فعالة بشأن المساعدة سيكون له في ذاته ، الاضافة الى تعزيز عالمية الاتفاقية وبقائها ، أثر رادع على الدول التي قد تفكر في انتاج الأسلحة الكيميائية أو احتيازها ، أو تتطلع الى استخدامها . واذا ما كانت هناك دولة ما لا تزال تقوم بانتاج أو احتياز الأسلحة الكيميائية أو تلجأ الى استخدامها ، فان استبانة المجلس التنفيذي ذلك على نحو يعتد به ستكون لها قيمة سياسية كبيرة . والمأمول ، بالاضافة الى ذلك ، ان يكون في المساعدة التي يستطيع المجلس التنفيذي أو آحاد الدول تقديمها الى الدولة المهددة ، ما يتيح لها التصدي للموقف الذي تواجهه .

وترد في مرفق الوثيقة CD/752 الصيغة المقترحة من باكستان للمادة العاشرة وهي مستمدة من أحكام المساعدة الواردة في الاتفاقيتين السابقتين المتفاوض عليهما متفاوض الأطراف، وهما "اتفاقية الأسلحة البيولوجية" لعام ١٩٧٢ واتفاقية "حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى" لعام ١٩٧٧ . واقتراحنا ينشد توسيع وتعزيز هذه الأحكام مع مراعاة الفوارق في الموضوع بين هذه الاتفاقات الثلاثة . والمعتقد أن عددا قليلا من الدول نسبيا كانت لديه برامج أسلحة بيولوجية في وقت ابرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونادرا ما حدثت حالات استخدام هذه الأسلحة في الماضي . وبالمثل فمن الواضح ان تقنيات التغيير في البيئة لم تستخدم فيما يبدو على النطاق الذي تمنعه تلك الاتفاقية . وعلى النقيض من ذلك ، فان تهديد الأسلحة الكيميائية أخطر من ذلك كثيرا ، حيث تواتر استخدام تلك الأسلحة في هذا القرن وهي موجودة اليوم في ترسانات عدد متزايد من الدول . ونظرا لهذه الاعتبارات ، نرى ان هذا النوع من أحكام المساعدة الوارد في اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر التغيير في البيئة لن يكون مناسباً لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، ما لم تدخل عليه تحسينات كبيرة .

وبموجب اقتراحنا ، يكون في مقدور الدولة المهددة ان تطلب المساعدة ليس فقط ضد دولة طرف أخرى وانما أيضا ضد أية دولة تمثل انشطتها تهديدا لأهداف الاتفاقية . ويقدم هذا الطلب الى المجلس التنفيذي الذي يبت ابتداء ومن واقع الحال فيما اذا كانت الدولة الطالبة تواجه خطر أسلحة كيميائية . وللمجلس التنفيذي ، في قيامه بهذه المهمة ، سلطة البدء في تحريات أو تحقيق ، بما في ذلك اجراءه تفتيشا موقعا . واذا ما ثبت ان الدولة الطالبة تواجه بالفعل تهديدا باستخدام الأسلحة الكيميائية ، يلتزم المجلس التنفيذي أيضا بتقرير تدابير مساعدة ملموسة للدولة المهددة بما في ذلك على وجه الخصوص المساعدة في تدابير الوقاية . ويترك للمجلس التنفيذي أن يحدد بالضبط في كل حالة على حده تبعاً للظروف ، طبيعة وطرائق المساعدة المزمع منحها . وبالاضافة الى أي عمل جماعي قد يضطلع به المجلس التنفيذي ، تكون آحاد الدول أيضا في وضع يسمح لها بمساعدة الدولة الطالبة متى قرر المجلس التنفيذي انها تواجه تهديدا باستخدام الأسلحة الكيميائية .

وبالإضافة الى المساعدة التي قد تطلبها الدولة الطرف وتحصل عليها في مواجهة تهديد حقيقي ، يعهد الى اللجنة الاستشارية بمهمة بدء برامج مساعدة لتمكين الدول المهتمة من تهيئة قدرة واقية ذاتية • وزيادة على ذلك ، تأخذ آحاد الدول على عاتقها الالتزام بتشجيع حرية تبادل وانتقال المعدات والمواد ، والمعلومات العلمية والتكنولوجية ، المتعلقة بالوقاية من الأسلحة الكيميائية ، وذلك فيما بين الدول الأطراف •

ونعرب عن اعتقادنا بأن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/752 اقتراح ضروري وواقعي على السواء • كما ان الالتزام بتقديم المساعدة الذي ستضطلع به الدول الأطراف لن يكون فادحا في رأينا بالنظر الى ما يعود به من مزايا على الاتفاقية • ويمكن تلخيص هذه المزايا في ثلاث كلمات : العالمية والبقاء والفعالية •

ويعرب وفدي عن ترحيبه بتوخي برنامج عمل اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية بدء العمل في المادة العاشرة خلال دورة عام ١٩٨٧ • ونأمل لدى تناول هذه المادة ان يلقى اقتراحنا اعتبارا من وفود أخرى •

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل باكستان على بيانه ، وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السفير موريل •

السيد موريل ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بادىء بدء أن أعرب عن سرور وفد فرنسا بروية ممثل بلد تقيم فرنسا معه علاقات ودية ، يترأس مؤتمرنا خلال شهر نيسان/ ابريل الحالي • لقد عهدنا فيكم الخبرة الواسعة في الأمم المتحدة وبنزع السلاح • وعهدنا فيكم أيضا الحكمة ، كما اتيح لنا تقدير مهارتكم في توجيه أعمال مؤتمرنا خلال الأسابيع الماضية بنشاط بالغ -- وكأنه مقدمة موسيقية لتصدر الأنشطة الرياضية في الشهور القادمة ، اذا حكمنا بما في الوثيقة الموزعة على المؤتمر صباح اليوم • وأود اختتام هذه الفرصة للاعراب عن امتناننا لسلفكم ، السفير لتشوفا هيفيا ، للكفاءة التي أبداه في الاضطلاع بمهامه النبيلة • وأخيرا أود ان أرحب بممثل اندونيسيا الجديد ، السفير أغوس ترميدزي ، وأؤكد له ان وفدي سيواصل تعاونه معه بنشاط •

لقد كانت مسألة التفاوض بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية موضع عدد من البيانات الهامة التي درسها وفدي باهتمام بالغ خلال الأسابيع الماضية • واهتماما بايلاء هذه المناقشة العناية التي تستحقها ، قدمت فرنسا عددا من الاقتراحات بشأن عدم انتاج الأسلحة الكيميائية ، وخاصة من أجل انشاء مجلس علمي • ونود اليوم ان نقدم بعض الملاحظات بشأن ثلاث نقاط نراها أساسية للتفاوض : المخزونات ، واجراء التفيتيش بالتحدي ، وتلك المسألة الحاسمة وهي مسألة مخزونات الأمن •

وفيما يتعلق أولا بتدمير المخزونات ، فقد اطلع وفدي باهتمام على البيان الذي ألقاه ممثل الاتحاد السوفياتي في نفس هذه القاعة يوم ١٤ نيسان/ أبريل بشأن الاقتراحات التي طرحها في براغ بشأن هذا الموضوع الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي يوم ١٠ نيسان/ أبريل • فقد أعلن السيد غورباتشوف أنه " فيما يتعلق بمخزونات الأسلحة الكيميائية ، فقد شرع الاتحاد السوفياتي ببناء مشآت خاصة لازالتها " • وبشعر وفدي بالسرور ازاء هذا الاحراء المتخذ في الانجاه المرغوب فيه من الجميع اذ أنه يتناول جانبا عمليا من جوانب تدمير المحروقات الغائصة •

وهذا عنصر أساسي في أي اتفاق يتناول الحظر العام • ونحن نرى مع ذلك انه من المفيد ان نسمع من الوفد السوفياتي بعض الايضاحات في شأن النقاط التالية : يتعلق السؤال الأول بالصلة القائمة بين ما في مشروع الاتفاقية من أحكام تتعلق ببداية عملية ازالة الأسلحة الكيميائية من جهة ، وبين بدء أنشطة مصنع التدمير المعلن عنه في الاقتراح السوفياتي ، من جهة أخرى • وبصورة أدق، ينص مشروع الاتفاقية على أن تبدأ كل دولة طرف بتدمير مخزونات أسلحتها الكيميائية بعد عدد معين من الشهور ( لم يحدد بعد) يلي نفاذ الاتفاقية • لذلك تعتبر هذه الفترة الزمنية قصيرة نسبياً • ومن جهة أخرى ، يتضح من البيان السوفياتي ان اقامة مصنع الازالة قد يتطلب فترة طويلة نسبياً • وثمة من ثم احتمال بالأ يكون المصنع جاهزا للعمل في الوقت المرغوب • ويوجد هنا فارق زمني محتمل، ونود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذه النقطة •

وينطبق نفس هذا التساؤل على قدرة التدمير السنوية للمصنع المعني • فمشروع الاتفاقية قد وافق كما نعلم على فترة تدمير تمتد على عشر سنوات • وفي هذا الصدد ، ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي هنا يوم ٥ اذار / مارس ان على كل دولة طرف ان تقوم كل سنة بتدمير تسع مخزونات من كل فئة من الفئات الموجودة • لذلك يبدو لنا ان المعلومات التكميلية المتعلقة بطرائق تشغيل مرفق التدمير هذا من شأنها ان تؤدي بالوفد السوفياتي الى تقديم تفاصيل تتعلق بحجم ما يتعين على الاتحاد السوفياتي تدميره وطاقة التدمير السنوية التي يتعين في تقديره ان تتوفر للمرفق •

والحق اننا لم نطلع الا مؤخراً جدا على معلومات غير مباشرة وجزئية للغاية حول مجرد وجود مخزونات سوفياتية من الأسلحة الكيميائية • ومن ثم فالاعلانات السوفياتية مؤخراً بشأن التدمير تتيح لنا فرصة تناول خصوصيات هذا الجانب الأساسي من الاتفاقية • ويبدو لنا مستحبا ان تتمكن جميع البلدان المشاركة في المفاوضات من تقييم العلاقة المقبلة بين مصنع الازالة وبين المخزونات نفسها • ذلك ان تبادل الزيارات الثنائية السوفياتية والأمريكية المقترحة مؤخراً لا يمكن ان يكون مصدر معلومات كافية للمجتمع الدولي بأسره •

لقد كانت مسألة التفتيش بالتحدي موضع تبادل مفيد جدا في الآراء في الآونة الأخيرة ، ولاحظنا باهتمام كبير التعليقات التي قدمت في هذا الصدد أمام المؤتمر • وانطلاقاً من الموقف الذي وقفه بلدي في مناسبات عديدة بتأييده الكامل للوثيقة CD/715 التي قدمتها المملكة المتحدة ، نود اليوم أن نقدم بعض تعليقات ذات طابع عملي تتعلق بتنفيذ هذا التفتيش •

ونحن عموماً نشعر بضرورة ادخال قدر من المنهجية في أعمالنا ، والتفرقة تحقيقاً لهذه الغاية بين ثلاث مراحل متعاقبة تطرح مشاكل مختلفة : بدء التفتيش ، وعملية التفتيش ذاتها ، والمرحلة النهائية وهي مرحلة التقرير والنتائج •

ونحن بادىء بدء نرى - ويبدو لنا أنه يمكن التوصل الى اتفاق بشأن هذه النقطة - أن يكون في مستطاع جميع الدول الأطراف الشروع في اجراء التفتيش بالتحدي • ذلك ان أي تدخل من جهة جماعية في بداية الاجراء سيطرخ في نظرنا من المشاكل أكثر مما يحل • ونحن بطبيعة الحال لا نستطيع اغفال خطر التعسف في طلب التفتيش : هاهنا بالفعل مشكلة حقيقية ، ولكن تداخل آلية ما في استصفااء الطلبات يستتبع تناقل اجراء تفترض فيه السرعة • بل ان العملية نفسها سوف تكشف سريعاً عما اذا كان ثمة تجاوز أم لا • ولذلك تبدو لنا مسألة التعسف في الاجراء مسألة ثانوية •



أما المرحلة الثانية ، وهي عملية التفتيش في حد ذاتها ، فهي حاسمة بطبيعة الحال وتتطلب من ثم عناية خاصة • وينبغي أن يسترشد في اجراء هذه العملية باهتمامين اثنين • فينبغي أولاً مراعاة العنصر المسبب ، أي أزمة الثقة بين دولتين فيما يتعلق باحترام الاتفاقية • والهدف الأول من التفتيش بالتحدي واضح : انه استعادة الثقة بأسرع وقت ممكن • وتنطوي هذه المبادرة ، ثانياً ، على طابع الخطورة لأنها تعكس قلق الدولة الطالبة ازاء أمنها الكيميائي ، ولأنها قد تفضي الى التشكيل في تطبيق الاتفاقية من جانب دولة أو عدة دول •

لذلك يتعين الشروع في الاجراء وتنظيمه بين الشريكين بمساعدة هيئة المفتشين • وينبغي لهؤلاء التمكن في فترة وجيزة من وقف الاجراء اذا بدا غير منطبق ، والا المضي به الى غايته ، بوضع تقرير كامل وموضوعي سواء بالدخول رأساً الى المصنع المعني أو باتخاذ تدابير بديلة •

وفي جميع الحالات ، يظل البلد المطلوب التفتيش عليه ملزماً بارضاء البلد طالب التفتيش • والأمر هنا لا يتعلق بممارسة امتياز ما قد يبدو لا محل له ، وانما هو ينبع من تعهد جميع الدول الأطراف التزام الاحترام الكامل للاتفاقية •

وإذا كان احترام الاتفاقية وما يلزم عنه ، أي استعادة الثقة ، أمور لا تقبل التعديل ، فان تطبيق الاتفاقية يمكن أن يتكيف مع الظروف • وهذا هو الهدف من التدابير البديلة : انها ليست مخرجا بالمرّة ، وانما هي وسيلة أخرى للوصول الى نفس نتيجة كبدل من التفتيش المباشر ، الذي يظل بداهة أبسط الحلول •

ونعتقد انه من المستحب تصور أكبر عدد من الاحتمالات الواقعية للتدابير البديلة من أجل تقييم الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه التدابير البديلة في الحوار بين الدولتين • ولكن لا يبدو ممكناً ولا مستحباً تدوينها في صلب الاتفاقية في ظل ظروف سرعان ما قد يعفى عليها الزمن أو تبدو بالغة الجمود •

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتعلق بتقرير المفتشين وبعبارة أعم بنتيجة المحادثات بين الدولة الطالبة والدولة المطلوب التفتيش عليها • ففي جميع الحالات ، سيعرض تقرير المفتشين على المجلس التنفيذي الذي سيتعين عليه تقييم النتائج التي توصل اليها • ونرى في هذه المرحلة أنه من السابق لأوانه تماماً تحديد الكيفية التي سيتصرف بها المجلس التنفيذي • وإذا كان الأمر كذلك ، فأى تدخل في اجراءات الهيئات الموعّسة المنشأة بموجب الاتفاقية ينبغي أن يحدث في هذه المرحلة وليس قبلها •

ولكن أياً كانت المحصلة النهائية للتقرير ونتيجة الاتصالات بين البلد الطالب والبلد المطلوب التفتيش عليه ، يجب ان يظل واضحاً تماماً وجوب استمرار هذا البلد الأخير في التزامه باحترام الاتفاقية احتراماً دقيقاً •

لقد أشرت الى الأهمية الكبيرة التي يعلقها وفدي على مسألة المخزونات الأمنية ، وأود أن أقدم بعض الملاحظات في هذا الصدد • نحن ننطلق عموماً من فكرة مؤداها ان تدمير المخزونات ومرافق الانتاج القائمة عملية طويلة ، معقدة تقنياً ، ومكلفة مالياً • واتفق أثناء المفاوضات أنها ستمتد على عشر سنوات • وستشكل هذه الفترة في الواقع المرحلة الأولى في تنفيذ الاتفاقية • وسيكون حسن سيرها شرطاً مسبقاً لتنفيذ المرحلة الثانية، إذ من البديهي ان نظام الاتفاقية النهائي ، أي ازالة المخزونات بالكامل وعدم تجديدها ، لن يسري في المرحلة الثانية الا اذا نفذت المرحلة الأولى بصورة مرضية •

والهدف من هذه المرحلة الأولى التي سيتم تطبيقها على عشر سنوات هو اطلاع أطراف الاتفاقية على القدرات الفعلية لجميع الدول في مجال الأسلحة الكيميائية واثاحة فرصة التحقق من المعطيات المقدمة ؛ وتحديد طرائق ومراحل تخفيض مستويات الأسلحة الكيميائية أثناء فترة السنوات العشر ؛ اختبار فعالية الاقتراحات المحددة التي تأخذ بها الدول بالفعل أثناء هذه الفترة ومدى تمشيها مع الاتفاقية بغية الاقتراب تدريجيا من الهدف المحدد في نهاية السنوات العشر، أي ازالة الكاملة للمخزونات ومرافق الانتاج .

وغني عن القول أنه لما كانت هذه الاتفاقية لا تخل على أي نحو بحقوق والتزامات كل دولة طرف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والمترتبة على هذا البروتوكول ، فسيظل استخدام الأسلحة الكيميائية محظورا بطبيعة الحال خلال فترة السنوات العشر في الأحوال المنصوص عليها في القانون الدولي . ومع ذلك ، ستنشأ خلال هذه الفترة أوضاع جديدة من حيث أمن الدول الأطراف ، ينبغي النظر فيها بأكبر قدر من العناية .

فلا بد بالفعل من ضمان أمن الدول الموقعة لا فحسب في المستقبل متى أزيلت المخزونات بالكامل ، بل وضمان أمنها الراهن أثناء فترة السنوات العشر . على ان قضية الحفاظ على الأمن أثناء هذه الفترة لم يحدث بعد أن كانت موضع نقاش مفصل وهو أمر ضروري بغية اقرار توافق آراء في هذا المجال .

ولقد أسهمت فرنسا من جانبها في آب / أغسطس ١٩٨٥ في مناقشة هذا الموضوع ( الوثيقة CD/630 ) مناقشة تقوم على مفهوم توازن الأمن ، من خلال الحفاظ على توازن حقيقي من شأنه أن يضمن أمن الدول الأطراف خلال فترة السنوات العشر . وبالنظر الى ضخامة التفاوت الكمي والنوعي بين المخزونات القائمة ، فمن شأن تطبيق نظام تدمير خطي الى حد ما أن يودي حتما منذ بدء بداية فترة السنوات العشر الى تفاقم عدم أن البلدان ذات المخزونات المحدودة فحسب ازاء الدول ذات المخزونات الكبيرة . لذلك ، أدخلت الوثيقة الفرنسية CD/630 مفهوم المخزون الأمني الذي يصرح للدول باستبقاءه حتى نهاية فترة السنوات العشر .

وأضيف ان مفهوم المخزون الأمني لا يخص فحسب الدول التي تعلن عن مخزون أسلحة كيميائية في غضون ٣٠ يوما من بدء نفاذ الاتفاقية . بل ان لجميع البلدان مصلحة في الحفاظ على التوازن . فاذا لم يضمن هذا التوازن - أو اذا ما اختلف - اما تدريجيا أو دفعة واحدة ، مشلا بخروج احدي الدول الأطراف من الاتفاقية أو رفضها المضي قدما في ازالة المخزونات المتبقية ، فان أمن جميع الدول الأطراف قد يصبح موضع تهديد . لذلك نود ان يدرس المؤتمر بالتفصيل هذا الجانب من الاتفاقية ، ونحن قريبا سنقدم من جانبنا مقترحات في هذا الصدد .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أشكر ممثل فرنسا على بيانه ، وعلى الكلمات

الرقيقة والمشجعة الموجهة الى الرئاسة .

( ومضى يقول بالانكليزية ) :

بهذا ننتهي من قائمة المتحدثين لهذا الصباح . هل يود أي عضو أخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟

أنوي الآن على نحو ما أعلنت في بداية هذه الجلسة العامة ، تعليق الجلسة ، وأن أعقد في خلال خمس دقائق اجتماعا غير رسمي للمؤتمر للنظر في طلب دولة غير عضو الاشتراك في أعمالنا .  
علقت الجلسة الساعة ١١/٤٠ واستوعفت الساعة ١٢/٠٠ .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : تستأنف الجلسة العامة ٤٠٩ لمؤتمر نزع السلاح .

حسبما بحث في الاجتماع غير الرسمي ، أعرض على المؤتمر للنظر ، رسالة موجهة لي من الممثل الدائم للعراق ، يعرب فيها عن رغبته في أن يلقي بيانا في أقرب موعد في المؤتمر . وفقا للقواعد ذات الصلة في النظام الداخلي وبالإشارة الى قرارات الجمعية العامة المبينة في رسالته . وعمدت الأمانة اليوم ، حسب الممارسة المعمول بها ، الى تعميم نسخ من هذه الرسالة .  
هل هناك أي اعتراض على دعوة الممثل الدائم للعراق للقاء البيان في الجلسة حسبما طلب ؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الاسلامية الموقر .

السيد شافعي ( جمهورية ايران الاسلامية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لا يسع وفدي ،

كمسألة مبدأ أن يوعيد الطلب المقدم من العراق لسبب بسيط جدا هو أن العراق باستعماله المكثف والمستمر والمنتظم للأسلحة الكيميائية قد أظهر عدم اكتراث بعمل وأهداف المؤتمر وأيضا بآراء المجتمع الدولي . ولن أدخل في أي تفاصيل بصدد استعمال العراق للأسلحة الكيميائية بالنظر الى أن التقارير التقنية والطبية العديدة لخبراء الأمم المتحدة التي تؤكد استعمال العراق للأسلحة الكيميائية أصبحت متاحة لأعضاء هذه الهيئة ويدركها جميع المندوبين الموقرين . وقد أعرب عديد من أعضاء هذا المؤتمر وكذلك كثير من غيرهم من أعضاء المجتمع الدولي عن قلقهم وادانتهم في هذا الصدد .

ومن رأي وفدي ، ان اشترك العراق الذي له سجل كهذا لا يمكن المنازعة فيه في انتهاك سروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، لا يسهم في عمل المؤتمر . وعليه ، فان وفدي يود أن يسجل معارضته للطلب المقدم من العراق .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه ،

وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر .

السيد الفرارجي ( مصر ) ( الكلمة بالعربية ) : شكرا سيادة الرئيس ، أود أولا

أن أعبر لكم عن تقديرنا لعملكم الطيب في رئاسة المؤتمر خلال شهر نيسان/ أبريل وهي مهمة أهتم بها شخصيا فانكم قد أسهمت في جعل مهمتي في شهر حزيران/ يونيه سهلة بسيطة كما أعبر أيضا عن شكري للسيد السفير ليشوغا هيفيا ممثل كوبا على عمله كرئيس للمؤتمر في شهر اذار/ مارس .

نحن مرة أخرى نواجه بموقف غريب في مؤتمر نزع السلاح اذ يتقدم أحد الدول أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء المؤتمر بطلب أن يدلي ببيان أمام المؤتمر ونواجه في هذا بمعارضة عضو واحد من أربعين عضوا في هذا المؤتمر . ان الطلب الذي تقدمت به العراق يستند الى أسس قانونية ثابتة شارك أعضاء هذا المؤتمر في صياغتها واقرارها . هذه الأسس منها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها قرار الدورة الأخيرة الصادر عن الجمعية العامة تحت رقم ٨٦ / ٤١ والذي يؤكد مرة أخرى ضمن أمور أخرى حق كل الدول من غير أعضاء مؤتمر نزع السلاح في الاشتراك في أعمال الجلسات العامة للمؤتمر في المسائل الموضوعية .

والجدير بالملاحظة أن هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة يجد اطار تطبيقه في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من النظام الداخلي الذي أقره جميع أعضاء هذا المؤتمر الأربعين بما في ذلك إيران ، التي يعترض ممثلها اليوم على اقرار اشتراك العراق في أعمال هذا المؤتمر .

هذا كما ان تفسيرنا لمفهوم " توافق الآراء " لا يعني بحال انه يحق لكل دولة عضو في المؤتمر أن تمارس حق الفيتو ، الذي يخلو النظام الداخلي من أية اشارة اليه . وكلنا يعلم أن المقصود من مبدأ توافق الآراء أعلاه الأهداف العليا لهذا المؤتمر ولا ينبغي تفسيره بأنه يجوز لأقل الأعضاء تعاوناً أن يفرض آراءه بوصفه " القاسم المشترك الأصغر " . اننا نبحث هذا العام موضوعاً هاماً ، وأعني به تحسين وفعالية أداء المؤتمر ، وأعتقد انه اذا أقر المؤتمر الآن ان اعتراض دولة واحدة يوقف عمل المؤتمر فاننا بهذا نتناقض مع أنفسنا في بحثنا تحسين وفعالية أداء المؤتمر .

أما عن المبادئ السياسية ، فان موضوع الخلاف بين ايران والعراق يتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية وكما تتهم ايران العراق باستعمال الأسلحة الكيميائية ، فان هناك اتهاماً مماثلاً من العراق لايران باستعمال الأسلحة الكيميائية . والواقع ان الأسلحة الكيميائية ترد ضمن بنود جدول أعمال هذا المؤتمر ، بل وسمعتنا من كثير من الوفود ان هذا البند هو أقرب البنود احتمالاً للتوصل فيه الى اتفاق . ثم اننا نعلم جميعاً ان العضوية وان كانت ميزة فلا يجوز أن تكون احتكاراً لمجموعة دول الأربعين . وبعبارة أخرى ينبغي ان نتيح للدول غير الأعضاء في المؤتمر فرصة المشاركة في أعمال هذا المؤتمر في حدود ما يسمح به النظام الداخلي وقرار الجمعية العامة .

وأخيراً ، كم من دولتين في هذا المؤتمر نشأ بينهما صراع أو خلاف ووصل بهما الى حافة الحرب ومع ذلك ، وبحكم عضويتها تمكنا من الادلاء ببيانات تعتبر عن وجهة نظر كل منهما ، دون أي اعتراض من جانب أي من أعضاء المؤتمر ؟ الخلاصة أننا نواجه في هذا المؤتمر اليوم بمسائل محددة هي : أولاً ، عدم تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بينما هذا المؤتمر في مطلع كل دورة يجعل من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأساس لعمله على مدى العام . ولهذا يجب أن نتدبر الأمر الآن في هذا السياق . ان المؤتمر ، باغفاله قراراً من قرارات الجمعية العامة ، لا شك يرسى سابقة ستكون لها آثار سلبية على عمله المقبل . النقطة الثانية أن توافق الآراء أصبح مجالاً للاستغلال السيء من أحد أعضاء هذا المؤتمر . وثانياً ، ان مبدأ توافق الآراء قد استغله عضو في هذا المؤتمر ، ومن ثم يمكن بالمثل ان يستغله أي من الدول الأربعين . وعلينا أيضاً أن نتدبر آثار ذلك على عمل المؤتمر .

وأخيراً يجب أن نفكر بطريقة لا تناقض فيها ، اننا نبحث تحسين وفعالية أداء المؤتمر، واليوم يتخذ مقرر ينتقص من تحسين وفعالية وأداء هذا المؤتمر .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . وأضيف فقط أن كونوا على ثقة من أن عمله في شهر حزيران/يونيه لن يكون ولا بسيطاً .

والآن أود ان أسأل اذا كان هناك أي أعضاء آخرين في المؤتمر يرغبون في تناول الكلمة . في ضوء البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية ايران الاسلامية ، يتعين أن ألاحظ انه لا يوجد توافق في الآراء حالياً بشأن الطلب الذي تشتمل عليه الرسالة الواردة من الممثل الدائم للعراق . وبالنظر الى عدم وجود أعمال أخرى اعنرم رفع هذه الجلسة العامة .

أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الاسلامية .

السيد شافعي ( ايران ) ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكركم سيدي الرئيس . لقد استمع وفدي باهتمام الى البيان الذي ألقاه سفير مصر الموقر . وقد حاول سفير مصر الموقر ان يقيم حججه لمساعدة العراق في المشاركة في عمل المועتمر على أساس قانوني . وأخشى ان أقول ان سفير مصر الموقر الذي يولي هذا القدر الكبير من الأهمية لهذا الأساس القانوني ينسى انتهاكا هاما جدا لأحد أهم الاتفاقيات والبروتوكولات التي لدينا ، ألا وهي بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وخلال هذا الموعتمر ، كنا حريصين ، في الجلسات التي عقدناها ، على ترقب ان كان سفير مصر الموقر أو وفده سيقول كلمة عن انتهاك العراق لبروتوكول جنيف ، ولم تكن مفاجأة لنا أن وفد مصر لم يقل كلمة واحدة في هذا الشأن . وعلى العكس ، عندما يرغب منتهك بروتوكول جنيف للمشاركة في الموعتمر لا نتيجة رغبة صادقة في المساعدة أو المساهمة في عمل الموعتمر ، وانما لأغراضه السياسية ، فان سفير مصر يحاول مساعدته في حضور الموعتمر .

لقد قال سفير مصر الموقر اننا اذا لم نقبل طلب العراق فاننا بهذا نتناقض مع أنفسنا . واسمحوا لي ان أقول لسفير مصر الموقر " سعادة السفير ، انكم تتناقضون مع أنفسكم فيما تقولون وفيما تفعلون . فعلى حين توعيدون الأساس القانوني أو تحترمون هذا القانون ، فانكم في نفس الوقت تتجاهلون انتهاكا بالغ الأهمية لاتفاقية بالغة الأهمية " .

ولقد أشار سفير مصر الموقر الى اتهام العراق لايران باستعمال الأسلحة الكيميائية ، أو قال ان العراق تقول انها لم تستعمل الأسلحة الكيميائية . أعتقد ، سيدي الرئيس ، ان هذه قصة قديمة وان سفير مصر الموقر يعلم تماما انه لا يقول الحقيقة . فهو يعلم ان العراق استعمل الأسلحة الكيميائية ويعلم اننا لم نستعملها ، وفي الوقت الذي أتكلم فيه هنا فان وفد الأمم المتحدة هناك ويحاول أن يتأكد بنفسه ان كانت ايران قد استعملت الأسلحة الكيميائية أو لم تستعملها . ولكن قبل أن تظهر نتائج التحريات اسمحوا لي أن أقول للجميع اننا لم نستعمل الأسلحة الكيميائية مطلقا وأن صديقا حميما لمصر ، العراق ، هو الذي يستعمل الأسلحة الكيميائية بصورة مطردة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه ، وأعطي الكلمة لممثل مصر .

السيد الفرارجي ( مصر ) ( الكلمة بالعربية ) : سيدي الرئيس ، لا أود ان أضيع وقت الموعتمر . ولكن سأقول باختصار شديد اذا كانت ايران لا تخشى من حضور العراق فيجب أن تسمح لها بالحضور . اذا كانت ايران صاحبة قضية عادلة ، فيجب ان تعلم ان المدافع عن الحق والعدل ليس له ما يخشاه من السماح للطرف الآخر بالحضور كي يدلي ببيانه .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل مصر على بيانه . هل هناك أي متكلمين آخرين ؟ أعطي الكلمة للممثل الموقر لجمهورية ايران الاسلامية .

السيد شافعي ( ايران ) ( جمهورية ايران الاسلامية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : بايجاز شديد ، سيدي الرئيس ، أود ان أذكر سفير مصر الموقر بأن ايران لا تخشى حضور أحد ، بما في ذلك العراق ، في هذا الموعتمر . كما اننا في نفس الوقت لا نخشى قول الحق وعلان وجهات نظرنا على ما هي عليه .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية • هل هناك أي متكلمين آخرين ؟ لا أرى أحدا •

بالنظر الى انه ليست هناك فيما يبدو أعمال أخرى ، اعتزم رفع الجلسة • ولكن قبل ذلك أود ابلاغكم ان فريق الاتصال المعني بالفرع المتعلق بالتحقق في البرنامج الشامل لنزع السلاح سيجتمع فوراً بعد رفع هذه الجلسة العامة في الغرفة I .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٣٠ نيسان / ابريل ، الساعة ١٠/٠٠ • ترفع الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠